

# الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة



## مقدمة

### ١ المجال المواضيعي

تعزيز الاستناد إلى الحقائق والبيانات في الخطاب والسياسة العامة والتخطيط في مجال الهجرة

### ٢ المجال المواضيعي

حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وسلامتهم ورفاههم، بما في ذلك عن طريق معالجة العوامل المسببة للهجرة والتخفيف من حدة حالات الهشاشة في سياقها

### ٣ المجال المواضيعي

معالجة الهجرة غير النظامية بسبل منها إدارة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

### ٤ المجال المواضيعي

تيسير الهجرة النظامية والعمل اللائق وإبراز الآثار الإيجابية للتقليل البشري على التنمية

### ٥ المجال المواضيعي

تحسين الاندماج الاجتماعي ودمج المهاجرين

تتطلب إدارة الهجرة الدولية لصالح الجميع، تعاون جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات. وإدراكاً لهذه الحقيقة، دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إنشاء صندوق لدعم الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي). وبعد هذا النداء، أنشأت منظومة الأمم المتحدة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للهجرة (الصندوق الاستئماني)، وهو الآلة للتمويل المشترك الوحيدة في مجال الهجرة.

تم إنشاء الصندوق الاستئماني في تموز/يوليو ٢٠١٩، وقام بتمويل حادي وعشرين برنامجاً، وهناك العديد من البرامج الأخرى التي لا زالت على قيد الإعداد. وقد أنشيء الصندوق، المفتوح لجميع الدول، على أساس الخطوط التوجيهية للاتفاق العالمي، ورؤيته هذا الإطار الشاملة الجامعية، وضرورة تحقيق التبني والمسؤولية على المستوى الجماعي والوطني، وكذلك تحسين آليات منظومة الأمم المتحدة. يتميز الصندوق الاستئماني لا سيما فيما يتعلق بالبعد القوي لحقوق الإنسان وبهيكل حوكمه الكامل التمثيل (اللجنة التوجيهية). يلتزم الصندوق الاستئماني كذلك بأعلى المعايير الأخلاقية والشفافية الكاملة.

بتجميع أهداف الاتفاق العالمي البالغ عددها ٢٣ هدفاً ضمن خمسة مجالات مواضيعية، يسمح الصندوق الاستئماني كذلك للمانحين بتقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق العالمي بالطريقة الأكثر توازناً في الفترة المقبلة، من الوقت الراهن وحتى الاستعراض العالمي الثاني للاتفاق في عام ٢٠٢٦ (منتدى استعراض الهجرة الدولية (المُنتدى)), سيتم بذلك كل الجهود لإبراز الآثار الإيجابية للصندوق الاستئماني على حياة ورفاهية المهاجرين ومجتمعاتهم، وبشأن الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية.

## الحكومة

تدير الصندوق الاستئماني لجنة توجيهية متعددة الشركاء يرأسها المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ("المنظمة") كمنسق لشبكة الأمم المتحدة للهجرة ("الشبكة").

## الشمولية

يلتزم الصندوق الاستئماني في تصميمه بتمثيل شامل وواسع النطاق على جميع المستويات، بما في ذلك في إدارته. تتالف اللجنة التوجيهية من ١٢ عضواً: ثلاثة أعضاء من الشبكة؛ ثلاثة مانحين؛ ثلاثة بلدان منشأ وعبر وجهة؛ وثلاثة من أصحاب المصلحة. يخدم كل منها لمدة ثلاث سنوات مع أربعة أعضاء بالتناوب كل عام. بالإضافة إلى ذلك، يعقد الصندوق الاستئماني منتدى استشارياً سنوياً، بعرض تقديم معلومات محدثة عن حالة الصندوق الاستئماني وفتح المجال لأعضاء الشبكة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لمناقشة عمليات الصندوق الحالية والتوجهات المستقبلية.

## الخبرة

تدعم اللجنة التوجيهية وحدة إدارة الصندوق الاستئماني، ضمن أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في مقر المنظمة الدولية للهجرة. تم إسناد دور الوكيل الإداري ("الوصي") إلى مكتب الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مركز خبرة تابع للأمم المتحدة بشأن آلية التمويل المجمعة.

## الشفافية

يلتزم الصندوق الاستئماني بضمان أقصى قدر من الشفافية في عملياته. يتم الإعلان عن جميع قرارات اللجنة التوجيهية، ووثائق وتقارير البرنامج المشترك، إضافة إلى الوثائق الرئيسية الأخرى. توفر بوابة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء بيانات مالية آنية، بما في ذلك المساهمات وال النفقات الناتجة مباشرة عن نظامها المحاسبي. جميع الوثائق متاحة أيضاً على موقع الشبكة.



البرامج المشتركة قيد الإعداد

البرامج المشتركة الممولة

ملاحظة: هذه الخرائط هي لأغراض توضيحية فقط. وليس في الحدود والأسماء المبنية والتسميات المستخدمة على هذه الخرائط ما يتضمن تأييداً أو قبولاً رسمياً من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.

يتماشى الصندوق الاستثماري تماماً مع الخطوط التوجيهية العشرة الخاصة بالاتفاق العالمي. تتعكس هذه الخطوط التوجيهية في جميع مجالات العمل، من البرمجة المشتركة إلى إطار تأثير الصندوق. كما أنها تشكل المعايير الأساسية لتقدير و اختيار ورصد وتقدير البرامج المشتركة.

يتبنى الصندوق الاستثماري نهجاً يرتكز على الناس، وضم الحكومة بأكملها، والمجتمع بأسره في كل ما ينفذه . وتعمل البرامج المشتركة بشكل هادف مع أكثر من مؤسسة حكومية واحدة و/أو () مؤسسة محلية، وكذلك مع مجموعات واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والمهاجرين و/أو المجتمعات المتضررة من الهجرة.

كما يضمن الصندوق الاستثماري المواجهة مع الحفاظ على حقوق الإنسان، والمراعاة للمنظور الجنسي، واعتبارات الخاصة بالأطفال، ويستخدم مؤشرات لتقدير ورصد جميع البرامج المشتركة. اعتمد الصندوق مؤشرات متكررة لحقوق الإنسان، هي الأولى من نوعها بين صناديق الأمم المتحدة المجمعة، لضمان توافق البرامج المشتركة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئه.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع مؤشرات بشأن مراعاة قضايا الأطفال، مما يتطلب من الشركاء النظر في الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للبرامج المشتركة بشأن قضايا الطفل، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، وكانت ترتكز بشكل خاص على قضايا الأطفال أم لا.

تماشياً مع مبادئ المجتمع بأسره والمتحورة حول الناس، اعتمد الصندوق الاستثماري مذكرة إرشادية للبرامج المشتركة للعمل بشكل هادف مع المجتمع المدني والمهاجرين والمجتمعات، في جميع جوانب البرنامج: التصميم، والتنفيذ، والإدارة، والتقييم.

## الاتساق في الأمم المتحدة

يساهم الصندوق الاستثماري ، في نهجه العام ومن خلال عملياته، في تعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجال الهجرة. مطالب البرامج المشتركة للأمم المتحدة المرتكزة على العمل الجماعي وتماسك الأمم المتحدة، وتدعم قيادة المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة.

يجب تقديم جميع مقتراحات البرامج المشتركة من قبل المنسق المقيم للأمم المتحدة. يتم تشجيع التنسيق والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة الوطنية (أو الشبكات الوطنية للأمم المتحدة المعنية بالهجرة، إن وجدت) بقوّة في جميع مراحل التطوير والتنفيذ.

كما هو الحال بالنسبة للاتفاق العالمي، فإن الصندوق الاستثماري متوجّزً أيّضاً في خطوة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، ويستند إلى الاعتراف بأن الهجرة هي واقع متعدد الأبعاد، يساهم في التنمية المستدامة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، تماماً كما تساهم التنمية المستدامة في تحقيق إدارة الهجرة الفعالة والقادمة على المبادئ. للتأهل للحصول على التمويل ، يتم تقييم جميع البرامج المشتركة المتوقع مساهمتها حسب تأييدها لهذا الجدول الأعمالي المشترك.

يستجيب إنشاء الصندوق الاستثماري أيضاً للدعوة إلى زيادة استخدام آليات التمويل المشترك بين الوكالات التي أنشأتها الدول الأعضاء باتفاق التمويل، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لأنشطة التشغيلية لمنظومه الأمم المتحدة.

## كيفية المساهمة

؟

يجوز لكل من الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات والمؤسسات، والأفراد المساهمة في الصندوق الاستثماري.

ويتعين على جميع المساهمين توقيع اتفاق مساهمة مع مكتب الصندوق الاستثماري، الوكيل الإداري للصندوق (الوصي).

تم وضع اتفاق المساهمة المستخدمة للصندوق ("الترتيب الإداري المعياري") من قبل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالتشاور مع الدول الأعضاء وهي مستخدمة فعلاً في العديد من صناديق الأمم المتحدة الأخرى المجموعة.

وتُشجّع الجهات المانحة بقوّة على تقديم مساهمات غير مخصصة بحيث يمكن برمجة جميع الموارد بشكل جماعي واستراتيجي من قبل اللجنة التوجيهية، باتباع نهج شامل جامع، لكنه يسمح بتخصيص على مستوى المجالات مواضيعية.

## الجهات المانحة اعتباراً

من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ (دولار أمريكي)

ألمانيا	\$ ١٩,٥٧٩,٩١٢
الولايات المتحدة	\$ ١٠,٠٠٠,٠٠
الدنمارك	\$ ٦,٥٨٨,١٠٣
المملكة المتحدة	\$ ٦,٣٦٢,١٣٣
فرنسا	\$ ٣,٨٤٩,٦٠١
هولندا	\$ ٣,٧٨١,٠٠٠
النرويج	\$ ٣,٧٧٦,٦٩٢
إسبانيا	\$ ١,٠٧٢,٤٠٦
السويد	\$ ٩٣٨,١٥٩
البرتغال	\$ ٦٤,٩٢٧
المكسيك	\$ ٤٠,٠٠٠
اللجنة الميثودية المتحدة المعنية بالإغاثة	\$ ١٥٠,٠٠٠
الفلبين	\$ ١٣٦,٤٠٢
شركة Robert Bosch Stiftung GmbH	\$ ٦٣,١٢١
أيرلندا	\$ ٥٥,٥٦٩
قبرص	\$ ٣٩,٤٠٢
لوكسمبورغ	\$ ٢٦,٣٠٧
تايلاند	\$ ٢٠,٠٠٠
تركيا	\$ ٢٠,٠٠٠
بنغلاديش	\$ ١٢,٠٠٧
المغرب	\$ ١٠,٠٠٠
أذربيجان	\$ ٠,٠٠٠